أوضاع المدن والبلديات
في الاراضي الفلسطينية المحتلة

محمد ملحم
رئيس بلدية حلحول

عمّان ـ الاردن
تشرين اول ١٩٨٨

أوضاع المدن والبلديات
في الاراضي الفلسطينية المحتلة

محمد ملحم
رئيس بلدية حلحول

عمّان ـ الاردن
تشرين اول ١٩٨٨

يتناول هذا الكتيب الأوضاع العامة للمدن والقرى الفلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة مع التركيز على دور المجالس البلدية والمحلية الفلسطينية ومهامها والمشاكل التي تواجهها لدى قيامها بمسؤولياتها تجاه المواطنين العرب في الأراضي المحتلة خلال فترة السنوات الاحدى والعشرين الماضية من الاحتلال الاسرائيلي. ويشير الكتيب ايضا الى مجالات التعاون الممكنة بين المدن والمؤسسات الفلسطينية في الأراضي المحتلة وبين المدن والمؤسسات الأخرى الأوروبية والعربية لمواجهة بعض احتياجات المدن الفلسطينية وبخاصة في المجالات الثقافية والفنية والتنموية.

١ ـ مقدمـــة:

بعد توقيع اتفاقات الهدنة بين الدول العربية واسرائيل عام ١٩٤٩ توحدت الضفة الغربية مع الضفة الشرقية عام ١٩٥٠ ضمن المملكة الأردنية الهاشمية، ومنح مواطنوها الجنسية الأردنية وطبقت فيها القوانين الأردنية. اما بالنسبة لقطاع غزة، فقد أدير من قبل الحكومة المصرية على أساس قوانين الانتداب البريطاني. وقد كان من أهم نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ ان احتلت اسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان. واستعادت جمهورية مصر العربية شبه جزيرة سيناء بموجب اتفاقات كامب ديفيد بينها وبين اسرائيل. اما بالنسبة لهضبة الجولان، فقد اعلنت اسرائيل عام ١٩٨١ عن ضمها. وظلت اسرائيل محتلة للضفة الغربية وقطاع غزة مخالفة بذلك القانون الدولي، واعتبرتها مناطق «مداره» دون مراعاة لحقوق الشعب العربي الفلسطيني واحتياجاته في تلك المناطق. لقد أدى الاحتلال الاسرائيلي طوال السنوات الاحدى والعشرين الماضية الى تعريض الشعب الفلسطيني لمختلف صنوف القهر والمعاناة. ولكن ذلك لم يؤثر على تصميم ذلك الشعب في مقاومة الاحتلال والكفاح من اجل نيل كامل حقوقه على تراب وطنه وكانت انتفاضته المباركة التي دخلت شهرها الحادي عشر خير برهان على ذلك.

١ ـ ١ ـ السكان

يبلغ عدد سكان الضفة الغربية حاليا حوالي (٩٠٠) الف شخص (فيما عدا القدس)، علما بأن سلطات الاحتلال الاسرائيلي طردت خلال حرب حزيران ١٩٦٧ ما يزيد على (٢٠٠) ألف شخص. أما بالنسبة لقطاع غزة، فيبلغ عدد سكانه حوالي (٦٥٠) الف شخص وهم في معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم عام ١٩٤٨. وقد أدت حرب حزيران ١٩٦٧ الى التهجير القسري لحوالي (١٠٠) الف شخص من قطاع غزة الى الخارج. ويعتبر قطاع غزة حاليا من أكثر بقاع العالم كثافة بالسكان مما يؤثر بشدة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيه. وقد اعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في ١٩٦٧/٦/٢٨ ضم مدينة القدس التي يقدر عدد سكانها حاليا بحوالي (١٣٠) الف شخص. ومن الجدير بالذكر، ان الممارسات الاسرائيلية غير الانسانية في الضغط على الشعب الفلسطيني ومجالات عمله قد أدت الى تهجير حوالي (٢٦٠) الف شخص ما بين ١٩٦٨ ـ ١٩٨٦.

١ ـ ٢ ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي وآثارها:

أدى الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة الى تغييرات سلبية خطيرة في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، كان من أهمها تحويل الشعب الفلسطيني الى طبقة عمال يجري استخدامهم بأجور متدنية في خدمة الاقتصاد الاسرائيلي، وتهميش الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الاراضي المحتلة بغرض الحاقها واتباعها باسرائيل. وكان من نتائج ذلك ان حصلت اسرائيل على منافع اقتصادية جمه دون أي كلفة سياسية تذكر. فبينما تعمل سلطات الاحتلال على تشديد قبضتها وفرض سيطرتها على الموارد المتاحة في الأراضي المحتلة، وبخاصة الأرض والمياه، عمدت اسرائيل الى تطبيق سياسة الاستعمار الاستيطاني الهادفة الى توطين الاسرائيليين على الأراضي الفلسطينية وارغام اصحابها الاصليين على الهجرة أو الانكماش والتراجع. وقد فرضت، في سبيل ذلك، اجراءات وممارسات اقتصادية وسياسية مختلفة، معتمدة على ما تصدره من أوامر عسكرية تجاوز عددها ١٢٠٠ أمرا.

لقد نصت اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب على ضرورة امتناع السلطة المحتلة عن اتخاذ أي اجراء لتغيير اوضاع

المناطق المحتلة. وتدعي اسرائيل انها تطبق القوانين الاردنية في الضفة الغربية (فيما عدا القدس التي ضمتها)، وبأنها تصدر «تعديلات» فقط لتلك القوانين، علما بان واقع الحال يشير الى ان الأوامر العسكرية الاسرائيلية قد غطت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي المحتلة، وكان هدفها الأول خدمة مصالح سلطات الاحتلال الاسرائيلي، وقد ادت تلك الأوامر الى تغييرات اساسية كثيرة على القوانين الاردنية بحيث اصبح من المستحيل التحقق مما تبقى ساري المفعول من تلك القوانين ويسري هذا الوضع ايضا على المدن والبلديات الفلسطينية كما سيتم شرحه لاحقا.

لقد صادرت اسرائيل لغاية تاريخه ٥٢٪ من أراضي الضفة الغربية، واقامت عليها ١٦٦ مستعمرة استيطانية يسكنها (٦٥) الف اسرائيلي، بالمقارنة مع ما يزيد عن الف شخص فقط عام ١٩٧٢. ويعني هذا ان ٤٨٪ فقط من اراضي الضفة الغربية هو كل ما تبقى لاسكان وتشغيل حوالي (٩٠٠) الف شخص من الفلسطينيين هناك. وقد اقيمت اربعون مستعمرة استيطانية اسرائيلية في مدينة القدس يقطنها حوالي (١٠٠) الف اسرائيلي. اما في قطاع غزة، فقد استولت اسرائيل على أكثر من ٣٠٪ من أراضيه، وأقامت فيها ٣٣ مستعمرة يقطنها (١٣) ألف اسرائيلي. وربما تبدو هذه الارقام محدودة في أثرها، الا ان تلك المستعمرات قد أقيمت في مواقع استراتيجية تحيط بالمراكز السكانية الفلسطينية وتمكن اسرائيل من السيطرة على مصادر المياه في قطاع غزة.

وقد أصيب القطاع الزراعي، الذي يحتل عاده دوراً هاماً في الاقتصاد الفلسطيني، بتراجع شديد نتيجة للسيطرة على موارد المياه والأراضي في لتقييد استخدام المياه من قبل المواطنين الفلسطينيين فقد قامت ايضا بتحويل مصادر المياه الشحيحة نسبيا من الضفة الغربية الى المدن والمنشآت الاسرائيلية مخالفة بذلك نصوص القانون الدولي، وعليه فان حوالي ٢٥٪ من كمية المياه المستخمدة في داخل الخط الأخضر تأتي من الضفة الغربية وكان نتيجة هذه السياسات الاسرائيلية وغيرها تقييد توجيه الموارد الفلسطينية لخدمة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وبخاصة في مجالات التنمية الزراعية والانتاج الصناعي اذ اصبحت القطاعات الانتاجية الفلسطينية ملحقة وتابعة للاقتصاد الاسرائيلي، واصبح الشعب الفلسطيني مجبرا على الاعتماد بشكل متزايد في

معيشته على ذلك الاقتصاد، فقد كان يعمل في اسرائيل قبل بداية الانتفاضة في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ اكثر من ٣٠٪ من القوى العاملة في الضفة الغربية و ٤٦٪ من القوى العاملة في قطاع غزة.

ان تدمير البنية الاجتماعية والاقتصادية من قبل الاحتلال الاسرائيلي كان اكثر شدة في قطاع غزة، ولكن ذلك التدمير يتجاوز موضوع البنية في جميع الأراضي المحتلة الى الآثار السياسية للاحتلال الاسرائيلي حيث ان جميع الاجراءات والتغيرات الاقتصادية وضعت ونفذت لصالح السلطات الاسرائيلية المحتلة. اما مصالح السكان الفلسطينيين فهي غير مأخوذة بالاعتبار مطلقا. فهم مستبعدون من عملية اتخاذ القرار حتى فيما يتعلق بأراضيهم ومواردهم مما يجعل اي منافع تنموية في تلك الاراضي تصب في خدمة اسرائيل ومستعمراتها الاستيطانية بعيدا عن متطلبات الشعب العربي الفلسطيني، ويقتصر ما يمكن ان يجنيه المواطنون الفلسطينيون، كما يقول بنتفستي على مجالات الانتعاش الفردية التي يمكن ان تحسن المستوى المعيشي لبعض الاشخاص الامر الذي يتفق مع التفسير الاسرائيلي لمفهوم الحكم الذاتي لاتفاقات كامب ديفيد من انه يسري على السكان وليس على الارض والموارد.

من الضروري الاشارة الى واحد من الاجراءات الاسرائيلية، قبل التعرض بالتفصيل لأوضاع المجالس البلدية والمحلية في الأراضي المحتلة، وهو تطبيق الادارة المدنية من قبل اسرائيل، عام ١٩٨١. والتي تستهدف فرض السيطرة والاحتلال الاسرائيلي بصورة دائمة على تلك الأراضي.

١ ـ ٣ الادارة المدنية الاسرائيلية:

كانت الضفة الغربية وقطاع غزة تدار مباشرة حتى عام ١٩٨١ بواسطة الحكم العسكري الاسرائيلي الذي أخضع أمور الاحتلال جميعها للسلطات العسكرية. وقد اصدرت سلطات الاحتلال قرارها رقم (٢) في ١٩٦٧/٦/٧ كقرار اداري أساسي خولت بموجبه لقائد قوات الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية «جميع السلطات الحكومية والتشريعية والادارية». وباشر الحكم العسكري

صلاحية اصدار القرارات والأوامر العسكرية التي عدل بموجبها القوانين الأردنية كما يشاء. وقد سعى في البداية لبذل ما يستطيع لتبرير تلك التعديلات باعتبارات «عسكرية» أو «أمنية». ومع استمرار الاحتلال فان السلطات الاسرائيلية أصبحت أكثر جرأة في اصدار الأوامر العسكرية دون حاجة الى تبرير أو تفسير. وتنطبق الأوامر العسكرية الاسرائيلية وبصورة اكثر شدة على قطاع غزة.

وفي ١٩٨١/١١/٨ أصدرت اسرائيل الأمر العسكري ٩٤٧ الذي أقيمت بموجبه (وبموجب الأمر العسكري ٩٥٠ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٦) الادارة المدنية في الأراضي المحتلة، ومع أنه من المفروض أن يكون هناك مثل هذه الادارة منذ ذلك التاريخ الا أن حقيقة الأمر تشير الى أن المصدر الحقيقي للسلطة يظل في أيدي الحكم العسكري الاسرائيلي خاصة وأنه يتولى الصلاحيات التشريعية وتحديد السياسات ومرتبطة بصورة مباشرة بوزير الدفاع الاسرائيلي.

ويمكن القول أن الأمر العسكري ٩٤٧ له أبعاد عميقة بالنسبة للأراضي المحتلة. فهناك قضيتان أساسيتان: الأولى ان القرار أوجد مصدرين للسلطات هما الادارة المدنية التي تتمتع بصلاحيات «ادارية» (علما بان موظفيها الاسرائيليين يعينون من قبل الحاكم العسكري الاسرائيلي في المنطقة) والادارة العسكرية التي حافظت على سيطرتها على جميع الأمور السياسية والأمنية. وبهذا الفصل تستطيع اسرائيل ان تدعي أنها تطبق اتفاقات كامب ديفيد التي تنص حسب مفهومها على انسحاب الحكم العسكري وليس بالضرورة الغاؤه[١]. وهذا يعني انه في حالة حصول الفلسطينيين على الحكم الذاتي وفق اتفاقات كامب ديفيد، فان الحكم العسكري الاسرائيلي سيستمر بجميع صلاحياته، وسيكتفي بتفويض الصلاحيات الادارية فقط للجهات الفلسطينية التي يوافق عليها (أي الجهات المتعاونة معه). وقد عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي باستمرار الى منع المؤسسات الفلسطينية والأشخاص الفلسطينيين من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمجتمعهم ومستقبلهم.

أما القضية الثانية التي أثارها الأمر العسكري ٩٤٧ فهي أنه استهدف تحقيق الشرعية للاحتلال العسكري ذاته. اذ بموجب ذلك الأمر أصبحت جميع الأوامر العسكرية السابقة وكأنها قد اكتسبت صفة القوانين الدائمة كجزء من الادارة المدنية الجديدة (بالمقارنة مع الادارة العسكرية). ومن ضمن تلك الأوامر

العسكرية التي دخلت حيز التنفيذ مع الادارة المدنية الأوامر الخاصة بمصادرة الأراضي الفلسطينية، وفرض السيطرة على المياه والموارد الأخرى. والأوامر التي تحد من امكانات التنمية الزراعية والصناعية، ومجموعة أخرى من الأوامر التي تقيد وتعرقل عمل المؤسسات والمجالس الفلسطينية المحلية. لقد تبين من الواقع انه بالرغم من اقامة الادارة المدنية فقد استمرت الحكومة الاسرائيلية تسيطر مباشرة على جميع أوجه الحياة الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وبالاضافة لذلك فان الادارة المدنية أعطت الصبغة الرسمية والقانونية للدور الهامشي الذي حددته السلطات الاسرائيلية لمثلي المجالس المحلية الفلسطينية في تنظيم وتقرير قضايا الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢ ـ البلديات والمجالس المحلية الفلسطينية:

يوجد في الضفة الغربية (٢٥) مجلساً بلدياً بالاضافة الى أمانة القدس تشكل المناطق الحضرية الرئيسية وبعض المدن الصغيرة الأخرى. وتشتمل على خمسة تجمعات سكانية رئيسية هي: نابلس (١٠٠ الف شخص)، رام الله (٢٨ ألف شخص)، البيرة (٣٣ ألف شخص)، بيت لحم (٢٨ ألف شخص)، الخليل (٧٣ ألف شخص). وكانت القدس قبل الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ أهم بلدية عربية بالنسبة لحجمها ومكانتها كمركز عربي ثقافي واقتصادي وسياسي وديني، الا أنه بعد ضمها من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي، فقد ألغيت أمانة القدس وأدمجت المدينة ضمن النظام الاداري والقانوني للقدس الغربية (الجزء الذي احتلته اسرائيل عام ١٩٤٨)، وسيتم بحث هذا الموضوع لاحقا.

بالاضافة الى المجالس البلدية، هناك (١١٢) مجلساً قروياً في الضفة الغربية. ومن الجدير بالذكر ان حوالي ٧٠٪ من سكان الضفة الغربية يعيشون في مناطق ريفية ويتوزعون بين حوالي ٣٣٠ قرية. وفيما عدا المجالس القروية فان القرى الصغيرة يدير أمورها «مختار» القرية.

يوجد في قطاع غزة أربع مجالس بلدية بما فيها مدينة غزة التي تأوي أكثر من ٣٤٪ من سكان القطاع. كما يوجد أيضا سبعة مجالس قروية. بالاضافة الى عدد من القرى الصغيرة. الا أن أغلبية السكان يغيشون في ثمانية مخيمات يشكل

سكانها ٨٠٪ من اجمالي سكان قطاع غزة.

وتتمتع المجالس البلدية، بموجب قانون البلديات الأردني رقم (٢٩) لعام ١٩٥٥ بصلاحيات مالية وادارية، اذ بموجب ذلك القانون فان البلديات تقوم بمهام كثيرة مثل: تزويد السكان بالخدمات، وتخطيط البلدة والشوارع واصدار رخص البناء وانشاء المجاري، وتقديم الماء والكهرباء والغاز وتنظيم الأسواق العامة، واقامة المراكز الصحية والتعليمية والحفاظ على الآداب العامة والبيئة، وغيرها. كما أنها مسؤولة عن تدبير الايرادات المالية لتمويل أنشطتها والموافقة على المشاريع الانمائية اللازمة وفرض الرسوم المحلية دون أي تدخل خارجي. اما بالنسبة للمجالس القروية فهي تتمتع بصلاحيات مماثلة خاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات اللازمة للسكان. اذ بموجب قانون ادارة القرى الاردني رقم (٥) لعام ١٩٥٤ فان المجالس القروية مسؤولة عن اقامة وادارة المدارس والملاعب والعيادات والأسواق والمسالخ وشبكات المياه والكهرباء والطرق. وتمتد دورة المجلس البلدي حسب القانون الأردني الى أربع سنوات والمجلس القروي الى ثلاث وكانت المجالس البلدية تشكل عادة من عدد من الأعضاء يتراوح بين ٧ ـ ١٢ عضواً يتم انتخابهم مباشرة من السكان.

وهناك نوع ثالث من الهيئات المحلية في نطاق القانون الاردني وهو غرف التجارة التي تمثل رجال الأعمال في المدن الذين كانوا من المعتقد انهم يمارسون درجة من التأثير والقوة الاقتصادية والسياسية. واصبحت غرف التجارة المحلية في المدن الرئيسية مثل نابلس ورام الله وبيت لحم والخليل والقدس تمارس نشاطاً ملحوظاً بعد الاحتلال عندما سعت الى مقاومة الاجراءات الاسرائيلية مثل فرض الضرائب وأساليب جبايتها. وينتخب أعضاؤها مثل البلديات كل أربع سنوات، وقد جرت الانتخابات الأخيرة قبل الاحتلال عام ١٩٦٥. وسمحت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بانتخابات اخرى خلال عامي ١٩٧٢ـ٧٣. الا انه منذ ذلك الوقت، فقد علقت اسرائيل انتخابات الغرف التجارية بموجب الأمر العسكري (٦٩٧) لعام ١٩٧٧، ومددت عضوية القائمين فيها لفترة زمنية غير محددة. وقد قام رجال الأعمال والتجار خلال الانتفاضة الفلسطينية بتشكيل لجان تجارية محلية للمشاركة في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي وتنظيم وتطبيق أعمال الاضراب والمقاطعة التي تقررها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة.

٢ ـ ١ الممارسات الاسرائيلية ضد المجالس البلدية والمحلية الفلسطينية:

تنص المادة (٥٤) من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه «لا يجوز للسلطة المحتلة أن تغير وضع المسؤولين العامين أو القضاة في الأراضي المحتلة»، ولا أن تغير القوانين سارية المفعول فيها، الا في حالات الضرورة الأمنية الواضحة. وقد جرت انتخابات المجالس البلدية عام ١٩٦٣ مما يعني أن مدتها انتهت قانونيا عام ١٩٦٧. وكان من أوائل الاجراءات الاسرائيلية التي اتخذتها مخالفة للقانون الأردني المطبق وتدخلت بموجبها في أعمال المجالس المحلية اصدار الأمر العسكري رقم (٨٠) في ١٩٦٧/٨/٢ «أمر بخصوص تمديد صلاحية المجالس الادارية المحلية». فقد جمد هذا الأمر العسكري أي انتخابات ينص عليها القانون للمجالس المحلية. وقد بررت سلطات الاحتلال الاسرائيلي اجراءها بالخوف من ان تؤدي الانتخابات الى فوز شخصيات فلسطينية غير مرغوب بها من قبلها وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٧١ حين صدر الأمر العسكري (٤٥٤) «أمر عسكري خاص بالانتخابات البلدية» الذي سمح بالانتخابات على ان تتم عام ١٩٧٢. وقد خول الأمر العسكري (٤٥٩) «بخصوص الاجراءات المؤقتة للانتخابات البلدية» الحاكم العسكري صلاحيات تمديد الفترة اللازمة للترشيح. وقد تم في معظم مدن الضفة الغربية حينذاك اعادة انتخاب المجالس البلدية القائمة ورؤسائها.

وسمحت اسرائيل عام ١٩٧٦ باجراء انتخابات بلدية اخرى أدت الى انتخاب شخصيات مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد منعت اسرائيل منذ ذلك الوقت أي انتخابات بلدية اخرى، واصدرت عام ١٩٨٠ امراً عسكرياً (٨٣٠) «بخصوص تمديد صلاحية المجالس البلدية» الذي ينص على استمرار عمل جميع المجالس البلدية القائمة حتى اشعار آخر، بالرغم مما جاء في أي نصوص غير ذلك في القانون الاردني. وعلى أثر الاحتجاجات والمقاومة الفلسطينية التي انطلقت في الاراضي المحتلة في مواجهة فرض الادارة المدنية من السلطات الاسرائيلية عام ١٩٨١، قامت اسرائيل بحل معظم المجالس البلدية الفلسطينية التي رفضت ان تتعاون مع الادارة المدنية الجديدة، وطردت رؤساء البلديات، وأعتقلت وسجنت عددا منهم ومن اعضاء المجالس البلدية. كما أبعدت ثلاثة رؤساء بلديات، وتعرض

ثلاثة آخرون لمحاولات الاغتيال من قبل عصابة يهودية سرية (كما تبين فيما بعد) حين زرعت قنابل موقوته في سياراتهم نتج عن انفجارها قطع رجلي رئيس بلدية نابلس السيد بسام الشكعة، وواحدة من رجلي رئيس بلدية رام الله السيد كريم خلف، بينما تمكن رئيس بلدية البيرة السيد الطويل من الافلات دون أي أذى.

وقامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بعد حل المجالس البلدية وطرد رؤسائها بتعيين ضباط اسرائيليين لادارة الشؤون البلدية المحلية. وقد اتضحت خلال هذه الفترة السياسة الاسرائيلية في السيطرة على الاراضي والموارد الفلسطينية في نفس الوقت الذي تحرم الشعب الفلسطيني من الاستفادة من تلك الموارد ومن حقهم في تسيير شؤونهم واعمالهم. وعمل الضباط الاسرائيليون في عدة بلديات على تحويل بعض الأراضي التابعة لها الى المستعمرات الاسرائيلية المحيطة بتلك البلديات، كما حدث في الخليل والبيرة، وعلى ربط شبكات الكهرباء والمياه للمدن الفلسطينية بالشبكات الاسرائيلية. وواجهت المحاولات الفلسطينية للتنمية الاقتصادية معارضة اسرائيلية شديدة، بما في ذلك اعمال توسيع الخدمات الاساسية مثل الكهرباء والمجاري والمياه وبناء الطرق واصدار رخص البناء، التي توقفت تقريبا.

وفي عام ١٩٨٥، قررت سلطات الاحتلال الاسرائيلي تعيين شخصيات فلسطينية لتحل محل الضباط الاسرائيليين في ادارة الشؤون البلدية متجنبة بذلك اجراء انتخابات بلدية. وقد تم استكمال هذه الخطوة خلال عام ١٩٨٦ علما بان الشعب الفلسطيني قد استمر في مقاومته لتدخل اسرائيل في الشؤون البلدية والمحلية التي تتناقض مع القوانين الاردنية والدولية. وقد طلبت الانتفاضة الفلسطينية من المجالس البلدية ورؤسائها الذين عينتهم سلطات الاحتلال الاستقالة تعبيراً عن رفض الشعب الفلسطيني التعاون مع الاحتلال الاسرائيلي وادارته المدنية. وكان من أبرز مطالب القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة منذ بدئها في كانون الأول ١٩٨٧ السماح باجراء انتخابات محلية بلدية وفق نصوص القانون. لقد أكدت نداءات الانتفاضة المتتالية على هذا المطلب وحثت المنظمات الدولية والجهات المعنية في الخارج على الضغط على اسرائيل للامتثال للقانون الدولي ووقف تدخلاتها في الشؤون المحلية وممارساتها القمعية للتنظيمات الوطنية الفلسطينية في الاراضي المحتلة.

اما فيما يتعلق بالمجالس القروية في الضفة الغربية، فقد سمح باجراء

الانتخابات الخاصة بها بموجب الأمر العسكري (٦١٤) «بخصوص انتخابات المجالس القروية» الصادر عام ١٩٧٥. ومنذ ذلك الوقت، لم تجر أي انتخابات للمجالس القروية، فقد مددت صلاحية تلك المجالس عام ١٩٧٧ بموجب الأمر العسكري (٧٤٢) «أمر بخصوص استئناف أعمال المجالس القروية»، وذلك حتى اشعار آخر. وقد تزامنت هذه التدخلات الاسرائيلية في انتخابات المجالس القروية ومهامها مع محاولة اسرائيلية اخرى لاقامة «روابط القرى» المتعاونة مع سلطات الاحتلال. فقد منحت اسرائيل لتلك الروابط صلاحيات ادارية واسعة ودعماً مالياً ومعنوياً كبيراً، الا أن الشعب الفلسطيني رفض بكل قوة التعامل مع تلك الروابط وقاطعها، مما أدى في النهاية الى تصفية روابط القرى كمحاولة اسرائيلية فاشلة في التدخل وممارسة انواع الضغط على المجالس والهيئات المحلية الفلسطينية.

وفي قطاع غزة، ظل قانون البلديات البريطاني لعام ١٩٣٤ ساري المفعول خلال فترة الادارة المصرية للقطاع، اي حتى وقوعه تحت الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧. وباشر الحاكم العسكري الاسرائيلي بعد ذلك جميع الصلاحيات التنفيذية والتشريعية في جميع الأمور المتعلقة بالمجالس البلدية والمحلية والأمور المعيشية الأخرى في القطاع. وأنيطت به صلاحية تعيين المجالس البلدية وحلها. وفي ظل هذا الوضع، فقد تم طرد رئيس بلدية غزة مرتين لعدم تعاونه مع سلطات الاحتلال الاسرائيلي. وكما حدث في الضفة الغربية عام ١٩٨١، فان اقامة الادارة المدنية الاسرائيلية قد أدت شكليا الى فصل مهامها عن مهام الادارة العسكرية التي ظلت بالفعل هي الجهة المسيطرة والخاضعة مباشرة لوزير الدفاع الاسرائيلي.

يتضح مما سبق ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي قد عمدت الى فرض سيطرتها وتدخلاتها في تفاصيل الشؤون البلدية والمحلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وتشير سارة روي الى الأمر العسكري (١٤٤) الصادر عام ١٩٦٧، بأنه «ألغى سيادة سريان اتفاقات جنيف وتفوقها على الأوامر العسكرية الاسرائيلية وأكد شرعية الحكم العسكري في الأراضي المحتلة»[٢] وتدعي اسرائيل ان اتفاقية جنيف الرابعة لا تسري على الأراضي الفلسطينية المحتلة، علما بأنها صادقت على تلك الاتفاقية. ان اصدار الأوامر العسكرية الاسرائيلية للتدخل في شؤون المجالس البلدية في قطاع غزة يخالف القانون الدولي، كما «يعدل» قوانين الانتداب البريطاني وبخاصة في رفضها اجراء انتخابات للمجالس المحلية وتعيينها ضباطا

اسرائيليين يقوموا بمهام تلك المجالس. كما أنيطت بالحاكم العسكري الاسرائيلي، استنادا الى قوانين الانتداب صلاحية «منع تطبيق أي اجراء يتخذه المجلس البلدي»[٣] والتدخل في بنود موازناتها ومصادر تمويلها.

لقد كان لمثل هذه الممارسات الاسرائيلية وفرض سيطرتها على المجالس المحلية في المدن والقرى الفلسطينية آثارا بعيدة المدى على أوضاع الأراضي المحتلة نظراً للدور الرئيسي الذي تقوم به تلك المجالس في ظل غياب سلطة وطنية فلسطينية مقيمة، حيث تتحمل مسؤولية مواجهة الاحتياجات المباشرة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وتدعيم صموده، والتهيئة لمواجهة طموحاته التنموية في المستقبل. ان ما يضيق على الفلسطينيين هو ما تتخذه سلطات الاحتلال بصورة مستمرة من اجراءات تحرم المجالس البلدية والمحلية من ممارسة صلاحياتها القانونية والمتعارف عليها وتحجيم أدوارها في الاسهام والمشاركة في القضايا المعيشية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. اذ تعمل اسرائيل على توسيع سيطرتها وقبضتها على الأرض والمياه والموارد الأخرى التي يملكها الشعب الفلسطيني وتتولى ادارتها عادة المجالس البلدية والمحلية.لقد أصبحت سلطات الاحتلال تعني بالنسبة للفلسطينيين اداة بغيضة تحرمهم من ممارسة حقوقهم ومن تطوير مؤسساتهم الذاتية المستقلة وتطبق صنوف الضغط على المجالس البلدية والمحلية من منظار السياسة الاسرائيلية تجاه الأرض المحتلة بشكل عام كما يشعر الفلسطينيون أن أي تعبير من قبلهم لهويتهم وشخصيتهم الفلسطينية وتطلعاتهم السياسية يواجه بالقمع من سلطات الاحتلال، مما جعل امكانات الفلسطينيين على تأمين مستوى معيشي معقول لهم ولابنائهم في وطنهم محدودة ومتناقصة الأثر. ومن هنا جاءت أهداف الانتفاضة بالمطالبةب الحقوق الفلسطينية في العيش بكرامه في وطنهم وحقهم في اختيار ممثليهم وحقهم في تقرير المصير والتحرر من الاحتلال الاسرائيلي وبناء مؤسساتهم وتنظيماتهم الوطنية. والى أن تتحقق هذه المطالب فان الشعب الفلسطيني مصمم على مواصلة مقاومة الاحتلال الاسرائيلي مهما كانت حسابات التضحيات التي يتحملها امام الممارسات الاسرائيلية التعسفية حتى يتمكن هذا الشعب من ممارسة حقه في تقرير مصيره واقامة دولته الفلسطينية المستقلة.

وفي ظل ظروف الاحتلال، تقوم المجالس البلدية والقروية بدور هام في تقديم

الخدمات اللازمة للشعب الفلسطيني خاصة وانها تمثل الهيئات الرسمية الوحيدة التي يمكن لاسرائيل ان تتعامل معها. وفي المقابل فقد عمدت سلطات الاحتلال الى تقييد عمل تلك المجالس وفرض السيطرة عليها من خلال الأوامر العسكرية والاجراءات المتتالية التي شملت اقامة الادارة المدنية الاسرائيلية وحل المجالس البلدية وتعيين ضباط اسرائيليين محلهم مما قضى على أي سلطة فلسطينية ذاتية في الضفة الغربية[٤].

وكان من الواضح في بداية الاحتلال الاسرائيلي أن سلطات الاحتلال تتقبل استمرار سريان القانون الأردني فيما يتعلق في الضفة الغربية، وأن أي أمر عسكري كانت تصدره سلطات الاحتلال تعتبره تعديلا لذلك القانون وكان الأمر العسكري (١٩٤) الصادر في كانون الأول ١٩٦٧ بشأن قانون البلديات ضمن هذا المنطلق حيث فوض للشخص المسؤول وهو الحاكم العسكري الاسرائيلي في المنطقة جميع الصلاحيات المخولة لوزير الداخلية الأردني ومحافظي ومتصرفي الألوية بموجب قانون البلديات الأردني[٥] وعليه، فقد فرض الحكم العسكري الاسرائيلي سيطرته الكاملة والمباشرة على البلديات الفلسطينية واصبح يتدخل كما يشاء لتقييد نشاطات البلديات ورؤسائها. وقد أدى هذا التدخل الى منع البلديات من القيام بمهامها وتقديم الخدمات للمواطنين الفلسطينيين ووضع العراقيل الكبيرة امام اي تطوير مستقل للمشاريع الانتاجية والبنية الاساسية في الأراضي المحتلة. ومع مرور الزمن أجرت سلطات الاحتلال تعديلات اخرى على هذا القانون ركزت بموجبها السيطرة والصلاحيات في يد الحكم العسكري الاسرائيلي بالنسبة لكل جانب من اعمال وخدمات المجالس المحلية. فاصدرت خلال السنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٨١ ثلاثة عشر تعديلا على قانون البلديات مما شوه القانون الاردني الاصلي وحصر الصلاحيات المتعلقة بالبلديات الفلسطينية في يد الحكم العسكري الاسرائيلي.

ومن بين الاجراءات الهامة التي اتخذها الحكم العسكري الاسرائيلي الأمر العسكري (٤١٨) لعام ١٩٧١ «بشأن تخطيط وتنظيم المدن والقرى» الذي عدل القانون الأردني لعام ١٩٦٦ وجعله كما يقول بنفنستي «غير ذي أثر»[٦] وقد خول «المسؤول» أي الحاكم العسكري الاسرائيلي واللجان التي يشكلها جميع الصلاحيات المخولة للوزير الاردني ولجان التنظيم المحلية واللوائية. وأصبح

«مجلس التنظيم الأعلى» الذي يشكله الحاكم العسكري مخولا باتخاذ جميع القرارات المتعلقة باصدار رخص البناء والغائها وتعديلها والاعفاء منها، وهكذا بينما أناط القانون الأردني صلاحيات هامة تتعلق بالتنظيم للجان المحلية والاقليمية والوطنية فان الاجراءات الاسرائيلية قد ألغت ذلك الترتيب وفوضت تلك الصلاحيات للحكم العسكري الاسرائيلي وممثليه. وكما ذكر بنفنستي فان «مشاركة المواطنين المحليين في المسائل التنظيمية قد أصبحت معدومة ونظرية»[٧].

وقد تمكن الحكم العسكري الاسرائيلي من خلال هذه الاجراءات وغيرها أن يفرض سيطرته الكاملة على المدارس والجامعات والمراكز والخدمات الصحية وتخطيط وتعبيد الطرق والشوارع وتقديم المياه والكهرباء واقامة شبكات المجاري وتخطيط المدن واصدار رخص البناء. كما أصبح بامكان الحكم العسكري أن ينقض قرارات المجالس البلدية ويقيد الاجتماعات ما بين رؤسائها ويعرقل مصادر تمويلها ويخفض موازناتها، ويمنعها من فرض الرسوم الجديدة، وأن يتحكم بشكل عام بجميع صلاحياتها المتعلقة بالتنظيم والتطوير داخل البلديات.

وبعد وصول الليكود الى الحكم عام ١٩٧٧ جرت اعادة النظر بعملية تنظيم وتخطيط المدن وذلك بتطبيق اجراءات حاسمة تضع جميع جوانب التنظيم في خدمة السلطات المحتلة وحدها. فمن ناحية اصبح التخطيط الهيكلي في الاراضي العربية اداة لتسهيل سياسة الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلية مما جعل كل طلب مقدم من المواطنين الفلسطينيين في بلدية أو قرية معينة خاضع لاعتبارات الخطط الاسرائيلية في اقامة وتوسيع مستعمراتها الاستيطانية. وقد نتج عن ذلك تقييد وتعطيل الخطط المتعلقة ببناء الطرق وتوسيع شبكات الكهرباء واصلاح الاراضي واقامة المباني والمشاريع حتى ولو كانت ضمن الحدود البلدية الرسمية. وكما يقول بنفنستي فان «التخطيط الهيكلي وعملية التنظيم تعكس المصالح الاسرائيلية فقط بينما ينظر الى مصالح الشعب الفلسطيني واحتياجاته كاعتبارات يجب تجاهلها»[٨].

ومن الجدير بالذكر انه بينما حرم الفلسطينيون في مدنهم وقراهم من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمجالسهم المحلية ومنعوا من عضوية اللجان التنظيمية فان اسرائيل قد اقامت مجالس اقليمية من بين مستعمراتها الاستيطانية ومنحتها صلاحيات اتخاذ القرار وتنظيم الاراضي والموارد

الفلسطينية حيث تتداخل حدود المناطق الخاضعة للمجالس الاقليمية الاسرائيلية مع «اراضي الدولة» والمناطق التي يقطنها السكان الفلسطينيون كما هو الحال في مناطق نابلس، والخليل، ورام الله، وبيت لحم، وطولكرم، وغيرها. وقد خولت المجالس الاقليمية الاسرائيلية جميع الصلاحيات التنظيمية في تلك المناطق بما في ذلك شق الطرق واستعمالات الاراضي واقامة مشاريع البنية الاساسية بالرغم من ان «السكان الفلسطينيين يفوقون المستوطنين اليهود بنسبة ١:٩»[٩]، هذا مع العلم بان تلك المجالس لا تعاني من المشاكل المالية التي تواجه البلديات الفلسطينية، ولا تعترضها نفس القيود المتعلقة بتنفيذ المشاريع الانمائية اللازمة لتلبية احتياجاتها ومن الامثلة على ذلك ان الطريق الرئيسي رقم (٥٠) الذي يستهدف الوصول بين المستوطنين الاسرائيليين والمدن الاسرائيلية داخل الخط الاخضر ذاتها قد صممت ونفذت بحيث لا تخدم السكان الفلسطينيين بل تتجنب المرور من مدنهم وقراهم، ولكنها في نفس الوقت ادت الى مصادرة مساحات واسعة من الاراضي الفلسطينية وتخريب ما في تلك الاراضي من اشجار ومزروعات تعترض تلك الطريق.

٣ ـ احتياجات المدن والبلديات الفلسطينية:

شهدت الاراضي المحتلة منذ الاحتلال الاسرائيلي في حزيران ١٩٦٧ زيادة واضحة في عدد السكان الذين يقطنون المناطق الحضرية وبخاصة في منطقة القدس والخليل ورام الله في الضفة الغربية ومدينة غزة في القطاع، ولم يكن بالامكان مواجهة الاحتياجات المتزايدة للشعب الفلسطيني في تلك المناطق وبخاصة في مجالات الخدمات والمتطلبات المالية والتنموية الاخرى. ويعود ذلك في الاساس الى القيود التي فرضتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي.

ويبين هذا القسم من الكتيب المشاكل التي تواجهها المجالس البلدية والمحلية الفلسطينية في الاراضي المحتلة مع الاشارة الى اوضاع عدد من المدن وهي: نابلس والخليل وبيت لحم وغزة والقدس.

ولقد ادعت اسرائيل عبر السنين بان احتلالها للاراضي الفلسطينية قد ادخل تطورات ايجابية ادت الى «تحسين نوعية الحياة» للفرد الفلسطيني. وعندما تواجه اسرائيل بالحقائق والبيانات التي تثبت تراجع المخصصات المالية والانفاق على الخدمات واقامة المشاريع بالمقارنة مع احتياجات السكان فانها تجادل عادة

بان الاراضي المحتلة تشكل عبئاً مالياً عليها وانها مضطرة الى اخذ اعتبارات الموازنة المالية في الحسبان، وتتناسى اسرائيل حجم الايرادات المالية التي تكسبها سنوياً من الاراضي المحتلة وبأن اجراءاتها الاقتصادية والمالية هي التي خلقت مشاكل مالية للمجالس المحلية والبلدية الفلسطينية.

وتظهر الحقائق والبيانات المتوفرة ان الاراضي المحتلة لا تشكل عبئاً ماليا على اسرائيل بل مصدر ايراد لها. فقد قدمت الضفة الغربية فقط خلال السنوات التسع عشرة الاولى من الاحتلال ما بين ٦٠٠ـ٧٠٠ مليون دولار امبركي سنويا للاستهلاك العام الاسرائيلي كحصيلة للضرائب وصافي الصادرات الاسرائيلية والاقتطاعات المالية من اجور العمال العرب ورسوم عبور الجسور وغيرها. ولا تعيد اسرائيل استثمار هذه المبالغ في تطوير الخدمات والبنية الاساسية في الضفة الغربية، اذ لا تتجاوز المخصصات السنوية المالية من الادارة المدنية للمجالس المحلية فيها ما قيمته عشرة ملايين دولار فقط. ويؤكد بنفنستي ان هذه المدفوعات التي تقتطع من المواطنين العرب لصالح الاقتصاد الاسرائيلي تشكل «ضريبة الاحتلال» التي تتناقض مع الادعاءات الاسرائيلية بان القيود المالية هي سبب ضآلة الانفاق على الخدمات والمشاريع العربية. ويقول «لو استثمرت التحويلات المالية المحصلة من الضفة الغربية في تطوير الخدمات ومشاريع التنمية لكان بالامكان تحسين الأحوال المدنية بصورة كبيرة خاصة في تطوير البنية الاقتصادية في الضفة الغربية»[١٠]. كما ذكرت روي في كتابها حول قطاع غزة انه في عام ١٩٨٥ كان ثلث ميزانية قطاع غزة فقط يتم تغطيته من اسرائيل (حوالي ١٧,٥ مليون دولار)، وهو اقل من السنوات السابقة بالرغم من ارتفاع الضرائب على سكان غزة حيث كانت حصيلة ضريبة القيمة المضافة فقط لعام ١٩٨٤ حوالي (٥٣) مليون دولار. وبلغت الضرائب والاقتطاعات المفروضة على اجور العمال من قطاع غزة العاملين في اسرائيل ما بين مليونين الى ثلاثة ملايين دولار شهريا، اي ما بين ٣٠ـ٤٠ مليون دولار في السنة وهو اكثر من ضعف الميزانية الحكومية السنوية لقطاع غزة[١١]. ولا يتم اعادة استثمار الاموال الفائضة في تطوير القطاع.

وكما سيتبين في الفقرات التالية فان الاحتياجات المالية والتطويرية للمجالس المحلية الفلسطينية قد وصلت الى مستوى خطير خاصة مع استمرار زيادة سكانها وتدني خدماتها ومواصلة الممارسات الاسرائيلية بالسيطرة عليها وفرض القيود على مؤسساتها.

٣ ـ ١ الضفة الغربية:

كانت المجالس البلدية في الضفة الغربية تحصل قبل الاحتلال الاسرائيلي على مخصصات مالية من الحكومة الاردنية كما كان قطاع غزة يحصل ايضاً على مخصصات من الحكومة المصرية ووكالة الغوث. وذلك لتمكين البلديات من المحافظة على مستوى مناسب للخدمات التي تقدمها للمواطنين وبخاصة في مجالي التعليم والصحة ولتوجيه بعض الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية في تلك المناطق. وتتأتى موارد البلديات المالية اساساً من الضرائب والرسوم المحلية والرخص والايجارات وغيرها. وقد بلغت ايرادات بلديات الضفة الغربية خلال العام ١٩٦٥/٦٦ احد عشر مليون دينار اردني بينما وصل اجمالي انفاقها (١٥) مليون دينار. وتمت تغطية العجز في موازناتها من قبل الحكومة الاردنية. وكما بين الدكتور فوزي غرايبه في دراسته فقد كان «للحكومة دور جوهري في تنشيط الأوضاع الاقتصادية قبل الاحتلال الاسرائيلي»[١٢] في الضفة الغربية.

وتغير هذا الوضع بدرجة كبيرة بعد الاحتلال الاسرائيلي، فلم تتطور الخدمات العامة لتواجه الاحتياجات المتزايدة للسكان وعمدت اسرائيل الى تقليص حجم انفاقها في الاراضي المحتلة وفرض قيود اضافية على قدرة المجالس المحلية وجهودها الرامية لتغطية تلك الفجوة. فقد منعت اسرائيل تلك المجالس من فرض اية ضرائب جديدة وفرضت قيودا متشددة على ما يمكن ان تستثمره في اقامة المشاريع الانتاجية والتنموية التي يمكن ان توفر لها ايرادات مالية اضافية.

ولقد اصبح واضحاً ان بلديات الضفة الغربية وقطاع غزة تواجه ازمة مالية شديدة هذا بالاضافة الى الاجراءات والممارسات الاسرائيلية التي تحد من قدرتها على القيام بمهامها الرسمية وقد ادى هذا كله الى اعاقة وتعطيل جهود المجالس المحلية في الاستجابة لاحتياجات سكانها الفلسطينيين.

لقد تراجع الاستهلاك العام خاصة وان الخدمات التي كانت تقدمها المجالس المحلية في السابق قد وقعت تحت سيطرة الادارة الاسرائيلية وبخاصة الارض والمياه والكهرباء والاتصالات. فقد تم الحاق تلك الخدمات بالشبكات الاسرائيلية. واصدرت اسرائيل اوامر عسكرية تنظم استغلال واستعمال المياه والكهرباء من

قبل افراد الشعب الفلسطيني بينما تسهل استعمالها للمستوطنين الاسرائيليين. وهذا يعني ان الاستهلاك العام في المدن والقرى العربية وبخاصة الاستثمارات في تطوير البنية الاساسية للخدمات قد اصبح تحت رحمة سلطات الاحتلال الاسرائيلي.

ان معظم موازنة الانفاق العام في الضفة الغربية يأتي من الايرادات الخارجية خاصة من اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني ومن المنظمات التطوعية الاجنبية. ففي عام ١٩٨٢ بين بنفنستي ان ٨٠٪ من المبالغ المحولة من الخارج قد وجه لتغطية النفقات الجارية[١٣]، مما يخفف من الاعباء المالية ويقلل من مسؤولية الحكم العسكري الاسرائيلي تجاه تمويل مشاريع الاشغال العامة في الاراضي المحتلة.ان هذا الاعتماد على الايرادات الخارجية للاستثمار في مستعمراتها الاستيطانية. ان هذا الاعتماد على الايرادات الخارجية يبرهن على ضعف امكانات المجالس المحلية في تقديم الخدمات المطلوبة منها ويشير بشكل واضح الى ما تستهدفه سلطات الاحتلال من تقليص الخدمات المقدمة للسكان والحد من تطوير مشاريع البنية الاساسية. ويصدق هذا القول حتى في حالة توفر المبالغ المالية، فيشير بنفنستي في دراسته للمشاريع التي موّلها برنامج المساعدات الاميركية في الاراضي المحتلة حيث قدمت المنظمات التطوعية خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣ ما مجموعه (٣٥٨) مشروعاً في مجالات التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والاشغال العامة. ولم توافق اسرائيل الا على (٢٥٤) مشروعاً وذلك بعد مرور وقت غير قصير على تقديمها. كما يقول بنفنستي «بينما استهدفت المنظمات التطوعية استثمار ٤٥,٨٪ من موزنتها الاجمالية في مشاريع التنمية الاقتصادية و ٣٠٪ في الاشغال العامة فان السلطات الاسرائيلية عكست هذه النسب لتصبح ٣٠٪ في مشاريع التنمية الاقتصادية و ٤٤٪ للاشغال العامة[١٤]. لقد اصبح على عاتق البلديات نفسها خلال سنوات الاحتلال وبشكل متزايد ان تسعى لتدبير ايرادات جديدة لتغطية نفقاتها. فبينما اسهمت البلديات خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ بنسبة ١٥٪ من موازناتها فقد وصلت تلك النسبة عام ١٩٨٤ الى ٢٥٪. واقتصرت مخصصات الحكم العسكري الاسرائيلي فيما تسميه الميزانية التنموية في الضفة الغربية لعام ١٩٨٤/١٩٨٥ على ١٣,٥ مليون دولار فقط. ولا يمكننا الا ان نقارن هذا المبلغ الضئيل مع ملايين الدولارات التي

تحصلها اسرائيل كل عام من الضفة الغربية في صورة ضرائب واقتطاعات من الاجور وحصيلة الصادرات ورسوم السفر وغيرها. ومع ما تخصصه لتمويل المستوطنات الاسرائيلية والذي يقدر بحوالي (١٠٠) مليون دولار سنويا[١٥].

ولم تكتف اسرائيل في اغفال مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني المحتل، بل عمدت ايضا الى تقييد قدرات المجالس المحلية في تدبير الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعاتها العامة. واصبحت تلك المجالس معتمدة، منذ عام ١٩٧٩، على المساعدات المالية المقدمة من الدول العربية من خلال اللجنة الاردنية الفلسطينية لدعم الصمود، التي تشكلت بموجب قرار مؤتمر القمة العربية المنعقد في بغداد عام ١٩٧٨ بهدف توفير الدعم المالي اللازم لدعم صمود الشعب الفلسطيني وتدعيم نضاله ضد السياسات والممارسات الاسرائيلية في الضم والالحاق. وقد قرر المؤتمر تخصيص مبلغ (١٥٠) مليون دولار سنويا لهذه الغاية. وقد استفادت من ذلك الدعم البلديات والجامعات والنقابات العمالية والجمعيات التعاونية والمشروعات الصناعية والزراعية ومشاريع النقل والتعليم وغيرها.

ولم تتلق اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة كامل المبالغ الملتزم بها، فقد جاء في تقرير اللجنة المؤرخ في ١٠/٨/١٩٨٨ انها استلمت خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٨ حوالي (٤٤٣) مليون دولار وبلغت قيمة المبالغ غير المدفوعة (٤٩١) مليون دولار. وقد صرف من اجمالي المبالغ التي وضعت تحت تصرف اللجنة الى بلديات الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي (٤٠) مليون دولار (اي ٩٪) وللتعليم (١٢٠) مليون دولار (اي ٢٧٪)، وللزراعة خمسة ملايين دولار، ونفس هذا المبلغ لكل من المياه والكهرباء، وحوالي (٤٣) مليون دولار للتنمية الاجتماعية[١٦] وقد ساعدت تلك المخصصات على تمويل مشاريع البلديات وبخاصة في توسيع وتحسين شبكة الكهرباء والري والطرق والمدارس والمجاري والاسواق.

وقد قامت اسرائيل بالعمل على تقييد عمليات الدعم المالي المقدمة للبلديات من اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة. وكانت اسرائيل توافق قبل عام ١٩٧٧ لرؤساء البلديات الفلسطينية بالسفر الى الدول العربية لجمع الأموال لصالح مشاريع البلديات وتمت بناء على ذلك «توأمة» معظم المدن الفلسطينية مع مدن عربية. الا ان السلطات الاسرائيلية عمدت الى الحد من سفرهم بعد عام ١٩٧٨ واقامة اللجنة المشتركة، ومنعت عام ١٩٨٢ البلديات من استلام اي مبالغ الا بعد

حصولها من السلطات الاسرائيلية على اذن خاص بذلك. وقد ادى هذا الاجراء مع طرد معظم رؤساء البلديات من مناصبهم وتعيين ضباط اسرائيليين بدلا منهم الى توقف شبه كامل لمبالغ الدعم المقدمه من اللجنة المشتركة للبلديات. وقد لاحظ بنفنستي انه نتيجة لذلك فقد انخفضت الموازنات التنموية للبلديات بنسبة ٤٢٪، وتراجع الانفاق الاستثماري في المشاريع بنسبة ٥٨٪، الامر الذي يؤكد مدى اعتماد البلديات على مصادر التمويل الخارجية[١٧]. كما أصدرت سلطات الاحتلال عام ١٩٨٣ أمراً عسكريا (٩٧٤) أنشأت بموجبه ما سمته «بصندوق التطوير الاقليمي» وفرضت ان تودع فيه جميع اموال المساعدات الخارجية المقدمة للبلديات، وحصرت عملية البت بالصرف من تلك الاموال وماهية المشاريع الممولة منها على المسؤولين الاسرائيليين فقط. ونظرا لفشل هذا الصندوق وعدم تعاون المجالس البلدية معه. فقد اضطرت اسرائيل الى الغائه، وخفضت بعد عام ١٩٨٤ من بعض القيود المفروضة على المبالغ المحولة من اللجنة المشتركة لصالح المجالس المحلية الا انه نتيجة لتراجع المبالغ المدفوعة، فان مخصصات البلديات انخفضت كثيرا بحيث لم تعد تفي بالاحتياجات الحيوية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة.

وبذلك، فقد استمر الوضع المالي الخطير الذي تواجهه بلديات الاراضي المحتلة، واضطرت الى الاعتماد على الايرادات المحلية التي شكلت عام ١٩٨٢/٨٣ حوالي ٧٩٪ من موازنات بلديات الضفة الغربية بالمقارنة مع ١٣٪ من اللجنة المشتركة والمصادر الخارجية الاخرى، و ٨٪ فقط من اسرائيل[١٨]. ان انخفاض المخصصات المالية المقدمة من اللجنة المشتركة وسلطات الاحتلال، بالاضافة الى ضعف امكانية البلديات في ايجاد مصادر تمويلية جديدة، قد ادى الى تدهور مستوى خدمات البلديات واستثماراتها. واصبحت البلديات مضطرة لتوجيه اكثر من ٧٥٪ من موازناتها الى الانفاق الجاري والباقي الى الانفاق التنموي. وعليه فبينما كانت الموامنة الاستثمارية تشكل ٤٧٪ عام ١٩٧٠/٧١، فقد انخفضت الى ٣٣٪ عام ١٩٨٢/٨٣. وتدلل هذه التطورات على الاعباء الضخمة التي تواجه البلديات الفلسطينية في تقديم خدماتها الى الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، ومباشرة مهامها في تحقيق قدر من التنمية الاقتصادية.

وفيما يلي عرض موجز لأوضاع بعض المدن الفلسطينية الرئيسية في الضفة الغربية.

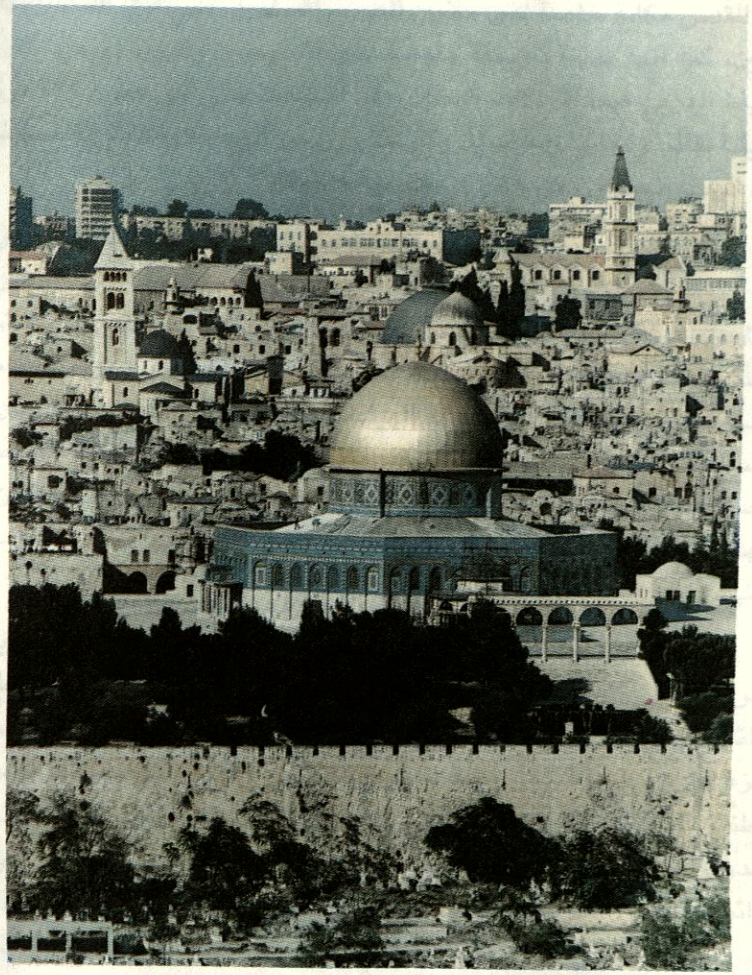

القدس:

للقدس مكانة خاصة لدى ملايين العرب والمسلمين، فهي اولى القبلتين وثالث الحرمين، كما انها مدينة تاريخية مقدسة لدى المسيحيين واليهود، ويعود التراث والارتباط العربي فيها الى آلاف السنين. وقد اصبحت حتى قبل عام ١٩٤٨ مركزاً فلسطينياً ثقافياً وتجارياً وسياسياً. وكان كثيرون من الوجهاء والقادة الفلسطينيين في ذلك الوقت ينحدرون من عائلات مقدسية معروفة.

وقد تم تقسيم مدينة القدس بعد حرب عام ١٩٤٨، فأصبح قسمها الغربي ضمن اسرائيل، والشرقي ضمن الضفة الغربية التي توحدت مع الضفة الشرقية من الاردن. واستمرت القدس (الشرقية) بعد ذلك في الانتعاش كمركز سياحي معروف خاصة لوجود الأماكن الدينية المقدسة فيها، واخذت تزدهر «كعاصمة» للضفة الغربية حيث تركزت فيها الهيئات السياسية والمشاريع التجارية والمؤسسات الثقافية. وتقدمت فيها الخدمات المتطورة مثل الرعاية الصحية والاتصالات. وغيرها وكان للقدس مثل المدن العربية الاخرى في الضفة الغربية بلديتها العربية الخاصة بها التي تتولى المسؤوليات المناطة بها حسب القانون الاردني.

لقد تغيرت هذه الأوضاع تغيراً كاملاً بعد الاحتلال الاسرائيلي لمدينة القدس ١٩٦٧ اكثر من اي مدينة فلسطينية اخرى ففي ١٩٦٧/٦/٢٨ اعلنت اسرائيل رسميا عن ضمها اليها والغت مجلس امانتها ووضعت ضمن صلاحيات الجزء الغربي من القدس وطبقت عليها القانون الاسرائيلي وبذلك اصبح المواطنون الفلسطينيون في القدس الشرقية خاضعين للنظام الضريبي الاسرائيلي، واصدرت لهم بطاقات هوية اسرائيلية دون ان يصبحوا مواطنين كاملي الحقوق في اسرائيل. ومع ان اسرائيل اعطتهم حق التصويت في انتخابات البلدية وشملتهم بنظام التأمين الصحي الا ان امور الاراضي والموارد الاخرى بقيت خاضعة للقيود الاسرائيلية كما هو الحال في مدن الضفة الغربية الاخرى.

ان وضع القدس يتصف بالخطورة بالنسبة للشعب الفلسطيني فمع انها ظلت مركزاً ثقافياً وتجارياً واجتماعياً وسياسياً هاماً لدى الفلسطينيين والعرب فان وضعهم في المدينة يتراجع باستمرار نتيجة للسياسة الاسرائيلية المتعمدة

لتهويدها. وبالرغم من صدور قرارات عديدة على الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة باعتبار اجراء اسرائيل بضم القدس اجراءاً غير شرعياً ومخالفاً للقانون الدولي ولاغياً فقد مضت اسرائيل باعلانها مدينة القدس «الموحدة» عاصمة ابدية لها (القانون الاساسي في ٣٠/٧/١٩٨٠). وان وضع المواطنين العرب في القدس يثير القلق في ضوء السيطرة الاسرائيلية المتزايدة على مختلف اوجه حياة المدينة وتدميرها للمعالم العربية فيها. فقد قامت اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ باغلاق المستشفيات وتطبيق المنهاج الاسرائيلي على القدس واغلاق المؤسسات الوطنية وعرقلة المشاريع الانتاجية وتقيد الانشطة الثقافية التي تعبر عن الشخصية الفلسطينية. كما انها اغلقت بعض الصحف وصادرت الاراضي العربية في المدينة وانتهكت حرمة الاماكن المقدسة فيها وتعرض المسجد الاقصى للحريق من عصابة اسرائيلية متطرفة. ونقلت السلطات الاسرائيلية الى القدس الشرقية عدداً من مكاتبها الحكومية منها مقر محكمة العدل العليا الاسرائيلية واتحاد نقابات العمال «الهستدروت» وفرضت سيطرتها الكاملة على شبكة المياه والاتصالات واخيراً الكهرباء في المدينة.

ومن اخطر السياسات الاسرائيلية تجاه مدينة القدس ما اعلنته اسرائيل في مخططاتها التنظيمية عن اقامة القدس الكبرى، كمنطقة واسعة تحتل جزءا كبيرا في الضفة الغربية وعن اقامة مستعمرات استيطانية اسرائيلية تحيط بالمدينة وتعرقل اي توسع مستقبلي للتجمعات الفلسطينية كما تفصل بينها وبين باقي السكان في الضفة الغربية، الأمر الذي يساعد اسرائيل في فرض الامر الواقع بالنسبة لمستقبل المدينة.

لقد اثبتت الانتفاضة انه لا يمكن فصل سكان القدس الفلسطينيين عن باقي الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية حيث شارك اهل القدس بكل تصميم في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي بالمظاهرات والاضراب والمقاطعة وفقا لبيانات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. وقد مارست اسرائيل ضدهم مختلف اساليب القمع والعقوبة التي شملت اغلاق المدارس والكليات والمؤسسات الوطنية ومضايقة السكان والاعتقالات وحظر التجول في مناطق بأكملها لفترات طويلة. وقد اغلقت اسرائيل المؤسسة الصحفية الفلسطينية في مدينة القدس التي تقدم خدمات اعلامية عن الانتفاضة والممارسات الاسرائيلية وذلك على نطاق محلي ودولي، كما

سجنت عددا من الصحفيين واغلقت جمعية الدراسات العربية واعتقلت مدير الجمعية اعتقالاً اداريا علماً بان الجمعية كانت تقدم خدمات تعليمية واجتماعية وثقافية هامة لأهالي المدينة.

ونظرا لأهمية القدس لدى مواطني الشعب الفلسطيني والعالمين العربي والاسلامي عموما فقد اتجهت اليها مختلف الجهات لدعم امكاناتها في مواجهة خطط التهويد الاسرائيلية فخصصت اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود نسبة ملحوظة من اموال الدعم الى المؤسسات والمشاريع العربية في المدينة مثل الخدمات الصحية والتعليمية والاسعاف والصناعة وغيرها من المساعدات التي تحافظ على هويتها العربية وتساعدها في مقاومة سياسة التهويد.

نابلس:

تعتبر مدينة نابلس من أكثر مدن الضفة الغربية سكانا حيث يحيط بها ١٦٤ قرية اي اكثر من ثلث عدد قرى الضفة الغربية وكان لموقع المدينة دورهام في ذلك خاصة وانها تشرف على مصادر المياه للمناطق الشرقية في فلسطين ذات الأهمية الكبرى للشعب الفلسطيني ذاته ولمجموعة المستوطنات في تلك المنطقة. وقد ادى ذلك من ناحية اخرى الى اضطرابات مستمرة بين المواطنين وسلطات الاحتلال الاسرائيلي وبخاصة فيما يتعلق بالسيطرة على الاراضي والموارد الاخرى وقد عرفت مدينة نابلس في فترات تاريخية سابقة لكونها مركزا تجاريا تلتقي فيه خطوط النقل والتجارة بين المدن الرئيسية في المنطقة. وقد حافظت نابلس بعد الاحتلال الاسرائيلي على قدر من هذا الدور كما انها مركز صناعي نشيط بما عرف عنها من صناعات الصابون والزيوت وغيرها.

ومنذ وقوعها تحت الاحتلال الاسرائيلي فقد شهدت المدينة مظاهر المقاومة المستمرة لممارسة الاحتلال الاسرائيلي خاصة وانه يقع بالقرب منها مخيم بلاطة للاجئين ويقيم في المدينة عدد من الشخصيات الفلسطينية المعروفة كما انها مقر لاكبر جامعة في الضفة الغربية وهي جامعة النجاح الوطنية التي تعرضت كغيرها من الجامعات الفلسطينية الى اساليب القمع الاسرائيلي كالاغلاق وابعاد الاساتذة وفرض القيود على انتقال الطلبة وغيرها ولا زالت هذه الجامعة والجامعات الاخرى مغلقة منذ شهر شباط ١٩٨٨ حتى الان.

وقد تزايدت الاضطرابات في المدينة في مناسبات عديدة حتى قبل الانتفاضة المستمرة حاليا، فعندما عمدت سلطات الاحتلال لاقامة مستعمرة (الون موريه) عام ١٩٧٩ دون اي دواع امنيه او عسكرية واجهت مقاومة عنيفة من السكان المحليين الذين رفعوا قضيتهم الى محكمة العدل العليا الاسرائيلية في مواجهة قيام حركة (غوش ايمونيم) المتطرفة بنصب الخيام والاقامة في ذلك لموقع. وبالرغم من قرار المحكة الذي جاء لصالح السكان العرب فقد سمحت اسرائيل للمستوطنين اليهود باقامة مستعمرة (الون موريه) على تلة قريبة من الموقع السابق وفي عام ١٩٨٠ قامت اسرائيل باعتقال رئيس بلدية نابلس السيد بسام الشكعة مما اثار اضطرابات في المدينة وخارجها واضطرت سلطات الاحتلال للافراج عنه.

وقد سعت مدينة نابلس جاهدة للاحتفاظ بشخصيتها والابتعاد عن الالحاق والتبعية للاقتصاد الاسرائيلي وكانت واحدة من المدن القليلة في الضفة الغربية التي ظلت تحتفظ بشبكتها الكهربائية الخاصة. ولكن حتى في هذا المجال لم تستطع الاستمرار حين اجبرت مؤخرا على الارتباط بشبكة الكهرباء الاسرائيلية. وقد تعرضت نابلس نتيجة لمقاومتها للاحتلال لاساليب القمع الاسرائيلية الشديدة.

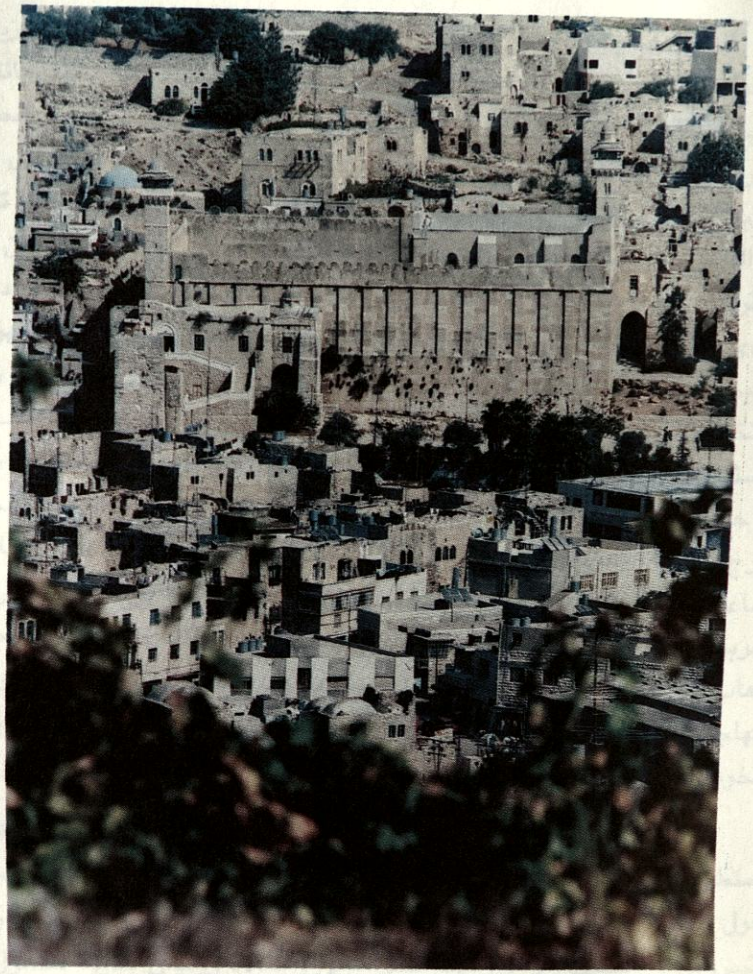

الخليل

الخليل مدينة تاريخية معروفة في مختلف العصور تقع بمنطقة تشهد زيادة سكانية واضحة وبعض النشاط في البناء وتحيط بها اراضي زراعية تشتهر بانتاج العنب والزيتون والتين كما ان فيها مشاريع صناعية صغيرة متوسطة الحجم اشهرها صناعة الزجاج ودبغ الجلود وغيرها وقد عمدت سلطات الاحتلال منذ البداية لاقامة مستوطنات يهودية كبيرة في المنطقة مما يجعل مدينة الخليل تأتي بعد القدس من حيث مخاطر سياسة التهويد المطبقة فهناك تهديد مستمر من قبل المتطرفين اليهود بالاعتداء على الحرم الابراهيمي في المدينة بغية تحويله لمعبد ديني يهودي. وفي عام ١٩٧٩ هاجمت مجموعة متطرفة من المستوطنين الحي اليهودي القديم في الخليل وامتنعت عن مغادرته واقامت بالتدريج موضع قدم لها فيه تستخدمه لمضايقة المواطنين المحليين وعرقلة اعمالهم[١٩] وتحيط المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية مدينة الخليل كحزام على التلال المطلة عليها مؤدية بذلك الى حصار المواطنين المحليين والحيلولة بينهم وبين اراضيهم ومواردهم الاخرى خارج المدينة. ومن اوائل تلك المستعمرات مستوطنة كريات اربع التي اقامتها جماعة غوش امونيم وحولتها مع الوقت الى تجمع سكاني كبير على حساب الاراضي العربية التي صودرت من اصحابها.لقد اصبحت مستوطنة كريات اربع مصدر ارهاب وتدمير بالنسبة لمدينة الخليل حيث يقوم المستوطنون بين وقت وآخر بمهاجمة المدينة مستخدمين اسلحتهم لتهديد المواطنين الفلسطينيين ومضايقتهم وتخويفهم.

لقد ادت الممارسات الاسرائيلية وغضها النظر عن الاعمال الوحشية للمتطرفين اليهود الى تهديد الهوية العربية لمدينة الخليل وقيام نزاعات مستمرة حول السيطرة على مقدراتها. فقامت سلطات الاحتلال في اوائل الثمانينات بطرد رئيس بلدية الخليل المرحوم فهد القواسمي وابعاده ورئيس بلدية حلحول من الضفة الغربية. وفي عام ١٩٨٣ اي بعد فرض الادارة المدنية الاسرائيلية ثارت اضطرابات عنيفة بين العرب واليهود في المدينة وقامت اسرائيل بطرد السيد مصطفى النتشه نائب رئيس بلدية الخليل وعينت بدلا منه ضباطاً اسرائيليين لادارة شؤون البلدية وقد عمل هؤلاء الضباط على استخدام مناصبهم لخدمة مصالح المستوطنين الاسرائيليين على حساب حقوق المواطنين الفلسطينيين. لقد

وصلت خلال هذه الفترة جهود البناء والتطوير في مدينة الخليل الى حالة من الشلل في ظل التركيز على تحقيق مصالح المستوطنين اليهود ومحاولات استعادة وتجديد الحي اليهودي القديم في المدينة.

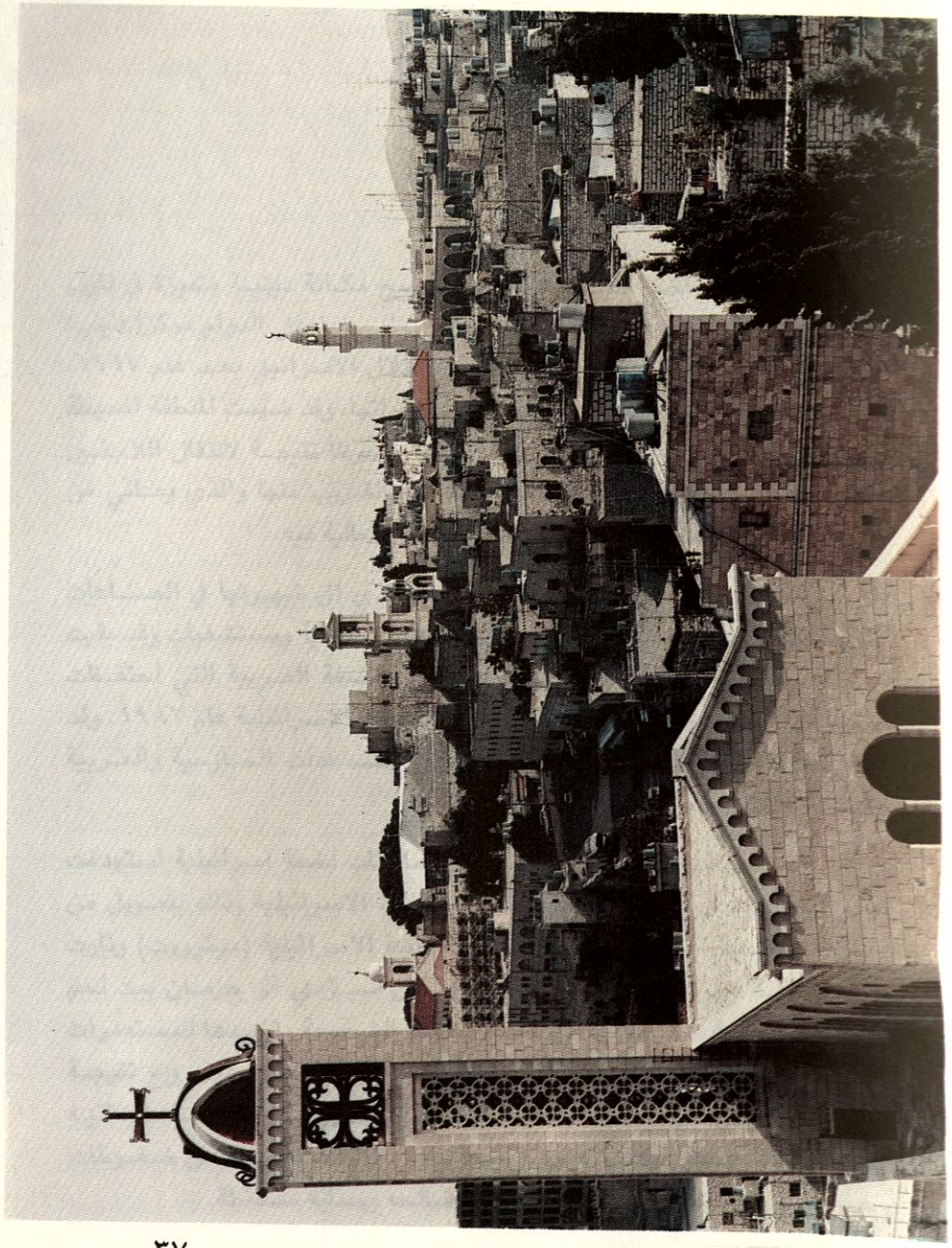

بيت لحم

لمدينة بيت لحم، حيث ولد السيد المسيح مكانة دينية متميزة في قلوب المسيحيين والمسلمين في جميع انحاء العالم مما جعلها على الدوام مركزا دينيا وسياحيا هاما ومصدر نزاع بين سلطات الاحتلال الاسرائيلي بعد عام ١٩٦٧، وبين مواطنيها الفلسطينيين في السيطرة على مقدراتها، وقد شهدت المنطقة المحيطة بالمدينة بعد حرب ١٩٤٨ توسعاً سكانياً ملحوظا نتيجة لانتقال اللاجئين الفلسطينيين اليها وبخاصة في مخيم الدهيشة القريب منها والذي يعاني من ظروف معيشية صعبة في ضوء الكثافة السكانية العالية فيه.

وبجانب اهميتها كمركز سياحي مما ادى الى شهرتها في الصناعات السياحية يوجد في المدينة جامعة بيت لحم ومدارس مهنية ومستشفيات وقد بقيت مدينة بيت لحم البلدية الرئيسية الوحيدة في الضفة الغربية التي احتفظت بمجلسها البلدي ورئيسه بعد تطبيق الادارة المدنية الاسرائيلية عام ١٩٨٢. وقد ساعدها ذلك على الحصول بشكل منتظم على المساعدات الخارجية والعربية ومواصلة تطوير بعض خدماتها.

وقد تعرضت بيت لحم في منتصف الثمانينات لخطة اسرائيلية استهدفت حفر ابار المياه في المنطقة وتحويلها للاستعمالات الاسرائيلية وذلك بتمويل من جماعة مسيحية امريكية وبتنفيذ من شركة المياه الاسرائيلية (ميكوروت) وثارت ضجة عالمية كبيرة على هذا المشروع الذي كان سيؤدي الى حرمان بيت لحم والمنطقة العربية المحيطة بها من مصادر المياه الشحيحة وتزويدها للمستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية واضطرت اسرائيل الى الغاء هذا المشروع نتيجة لتدخلات جهات عديدة منها الحكومة الامريكية. وتظهر هذه التجربة ما يعانيه الشعب الفلسطيني وهيئاته ومؤسساته في الاراضي المحتلة من ضغوطات وصعوبات في الحفاظ على موارده لخدمة مصالحه وحماية مستقبلة.

٣ ـ ٢ قطاع غزة

لقد عانى قطاع غزة كثيرا، مثله في ذلك مثل الضفة الغربية، من الاحتلال الاسرائيلي. وواجهت البلديات ولا تزال ضغوطا لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للسكان للخدمات والمشاريع وبخاصة نتيجة للقيود والممارسات الاسرائيلية ضدها. ويرجع تفاقم المشكلة في قطاع غزة الى ارتفاع الكثافة السكانية، وضآلة الموازنات المالية للبلديات والتبعية الاقتصادية الواسعة للاقتصاد الاسرائيلي، وما يعانيه القطاع من اهمال عام حتى بالمقارنة مع الضفة الغربية.

ومن الامثلة على تبعية قطاع غزة للاقتصاد الاسرائيلي عدم وجود اي محطة او مولدات كهربائية مستقلة في القطاع واعتماده الكلي على الطاقة الكهربائية في اسرائيل، وارتفاع نسبة عمال القطاع الذين يعملون في اسرائيل من اجل كسب معيشتهم وخضوع الموارد الاقتصادية في القطاع بشكل عام للسيطرة الاسرائيلية، فبالنسبة لصيد الاسماك وانتاج وتسويق الحمضيات وهما نشاطان تقليديان هامان في اقتصاديات قطاع غزة فان المنتجين مقيدون بالكثير من الأوامر العسكرية والاجراءات الاسرائيلية التي تحد من انشطتهم.

وبالاضافة الى هذه القيود، فان المشاكل التي تعاني منها المجالس البلدية والمحلية في قطاع غزة تتركز في شحه الموارد المالية المتاحة لها، خاصة وان نسبة عالية من اجور العمال الفلسطينيين العاملين في اسرائيل يجري اقتطاعها بامر من سلطات الاحتلال الاسرائيلي دون اي مزايا تعود عليهم من تلك الاقتطاعات. كما ان تلك المبالغ التي تصل الى ملايين الدولارات لا يعاد استثمارها في القطاع. وهكذا تضطر البلديات الى الاعتماد في موازناتها على تحصيل الايرادات المحلية كالرسوم واثمان الخدمات والايجارات وغيرها. ولا تكفي هذه الايرادات لتغطية نفقات البلديات. ففي عام ١٩٨٦، بلغت نسبة الايرادات المحلية للبلديات في قطاع غزة ٦٧٪ من موازناتها البالغة ٥٢,٥ مليون دولار، واضطرت ان تخصص ٨٦٪ منها للنفقات الاستثمارية. وكانت البلديات تحصل في بداية الاحتلال على قروض من اسرائيل، الا ان هذا المصدر قد توقف منذ عام ١٩٨٠. وقد لاحظت الكاتبة ساره روي عند دراستها لهذا الوضع، ان هذه المبالغ ليست كافية ابدا لمواجهة احتياجات السكان الى الخدمات، كما ان الانفاق الاستثماري العام لا يتجاوب

مطلقا مع تزايد تلك الاحتياجات[٢٠].

وتعرض سلطات الاحتلال الاسرائيلي رقابة مشددة على مصادر المساعدات المقدمة للبلديات من الخارج، فتشترط تلك السلطات الحصول على موافقتها المسبقة على اي مشروع يتم تمويله من المنظمات التطوعية الاجنبية. وتبين ساره روي ان معدل الموافقة على المشاريع في قطاع غزة يقل عما هو في الضفة الغربية[٢١] وينطبق هذا التقييد على المساعدات العربية المقدمة للقطاع، وقد ادت هذه الممارسات الاسرائيلية الى عدم تمكين لمجالس المحلية من اعداد وتنفيذ اي برنامج انمائي معقول، وحرمانها من الحصول بصورة منتظمة على ايرادات مالية غير محلية.

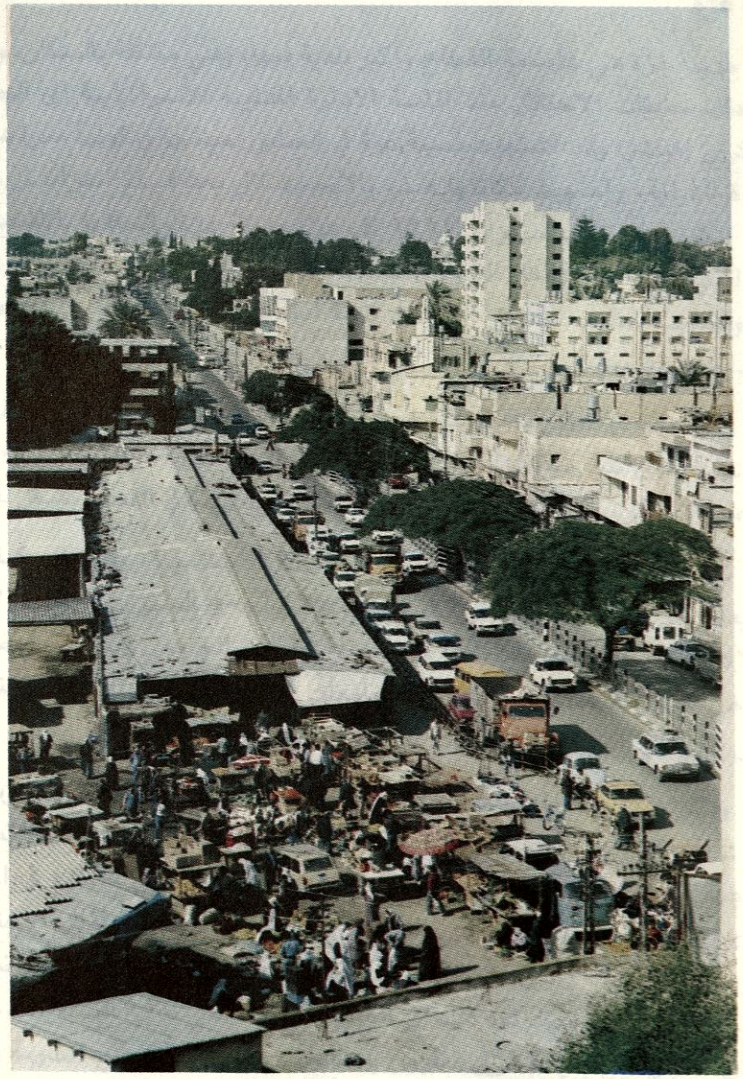

مدينة غزة

مدينة غزة هي عاصمة القطاع واكبر بلدية فيها، وهي مكتظة بالسكان، وقد اخضعتها سلطات الاحتلال منذ اقامة الادارة المدنية الاسرائيلية الى الحكم العسكري المباشر. وقد اشتهرت مدينة غزة في السابق بمينائها وبكونها ممرا هاما للتجارة الدولية. واصيبت مكانتها هذه بالاضمحلال بعد قيام اسرائيل عام ١٩٤٨. كما ادت حرب حزيران ١٩٦٧ الى عزل مدينة غزة والحاقها بالاقتصاد الاسرائيلي، وبخاصة في ظل القيود الشديدة التي تفرضها سلطات الاحتلال على المياه وتحديد اساليب تسويق المنتجات كما أدت الى تدهور هذين النشاطين التقليديين في المدينة.

والى حد ما، تعتبر مدينة غزة احسن حالا من البلديات الثلاث في القطاع. فسكانها يبلغون ثلث سكان القطاع تقريبا، بينما تصل نسبة موازنتها المالية الى ٥٦٪ من الاجمالي، علما بان الأوضاع العامة صعبة وشديدة في القطاع بشكل عام.

توجد في مدينة غزة جامعة هي الجامعة الاسلامية، وهي غير كافية لاستيعاب خريجي المرحلة الثانوية في القطاع. وقد واجه في السنوات الأخيرة الاف من هؤلاء الخريجين صعوبات بالغة في مواصلة تعليمهم الجامعي وبخاصة في ضوء انخفاض عدد المقاعد المتاحة لهم في الجامعات المصرية وقيام سلطات الاحتلال بفرض قيود على التحاقهم بجامعات الضفة الغربية.

ونظرا للظروف المعيشية الصعبة في قطاع غزة، والضغوط التي تمارسها سلطات الاحتلال على الفلسطينيين وممتلكاتهم، فان الوضع فيه يتصف باستمرار بالمواجهة والقلق. ففي سنوات الاحتلال الاسرائيلي، ظل سكان القطاع في المدن والقرى والمخيمات، مثالا حيا على الصمود والمقاومة الفلسطينية لذلك الاحتلال وممارساته القمعية، وادى ذلك الى مواجهات عنيفة مستمرة بين الفلسطينيين والجيش الاسرائيلي، تمتد بعد ذلك الى الضفة الغربية. ففي بداية السبعينات، قام الجيش الاسرائيلي بقيادة اريل شارون بمحاصرة غزة لاخماد روح المقاومة فيها وقتل مئات المواطنين وهدمت اجزاء واسعة من المدينة. كما حاولت سلطات الاحتلال بعد ذلك «ترحيل» بعض اللاجئين من مخيماتهم في القطاع بهدف تفتيت مقاومتهم واضعافها.

٤ - مجالات التعاون مع المدن العربية والاوروبية

يتضح مما سبق عدد من النقاط الرئيسية المتعلقة بأوضاع المدن والبلديات الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي.

فأولا: تدخل سلطات الاحتلال الى حد كبير وتفصيلي في شؤون البلديات وفرض سيطرتها على انشطتها ومواردها ومصادرتها للاراضي الفلسطينية مخالفة بذلك القانون الدولي.

وثانيا: الحاجة الشديدة والمتزايدة للمدن والبلديات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة الى الدعم والمساعدة والتمويل لتتمكن من الوفاء باحتياجات الشعب الفلسطيني، وبخاصة في تحسين البنية الاساسية والمشاريع الانتاجية.

وثالثا: ذلك التصميم والاصرار المستمر لدى الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي ومحاولاته لطمس الشخصية الفلسطينية وتدمير المؤسسات الوطنية وتهجير السكان الفلسطينيين من وطنهم. وجاءت الانتفاضة لتؤكد هذا الرفض القاطع للاحتلال الاسرائيلي. وبينما يستمر نضال الشعب الفلسطيني من اجل حقوقه الوطنية المشروعة التي تحفظ له كرامته وتؤمن له الارادة المستقلة في تسيير شؤونه، فان مقاومته اليومية متواصلة ايضا من اجل كف يد سلطات الاحتلال عن التدخل في اموره الحياتية وتعطيل اعمال مجالسه البلدية والمحلية. كما قام الشعب الفلسطيني بتشكيل لجان شعبية ومحلية عديدة لضمان توفير احتياجاته الاساسية في ظل الظروف الصعبة التي ترافق الانتفاضة واساليب القمع الوحشية التي تمارسها اسرائيل.

وهناك احتياجات آنية واخرى بعيدة المدى لمؤازرة ودعم المدن الأوروبية والعربية والمنظمات الاقليمية الدولية للمدن والبلديات والمؤسسات الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبخاصة في المجالات الثقافية والفنية. وترتبط مجالات الدعم الآنية بأوضاع الشعب الفلسطيني الحالية في ظل انتفاضته التاريخية.

٤ - ١ مجالات الدعم الآنية:

١ - ان تقوم المنظمات والجهات المعنية العربية والاوروبية والدولية بالضغط على اسرائيل لتمكين المجالس البلدية والمحلية الفلسطينية من اجراء انتخابات

حرة، ولتتوقف عن اجراءاتها التعسفية ضد القيادات الفلسطينية الوطنية في الاراضي المحتلة (مثل الاعتقال والابعاد)، وتضع حدا لممارساتها في حل الهيئات الشعبية الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢ - الطلب من سلطات الاحتلال الاسرائيلي وضع حد لسياستها في حصار ومنع التجول واغلاق المدن والقرى الفلسطينية التي تمتد لفترات طويلة، وان تتوقف عن ممارسة العقوبات الجماعية غير الانسانية كهدم المنازل وقطع الكهرباء والمياه المواد الغذائية والمستلزمات الطبية وخطوط الاتصال والهاتف وتمكين المجالس المحلية من تقديم هذه الخدمات الاساسية للمواطنين.

٣ - ادانة التعنت الاسرائيلي ومخالفاتها المستمرة للقانون الدولي ولحقوق الانسان والضغط عليها من اجل الالتزام بالقوانين والاعراف الدولية في معاملة المدنيين الواقعين تحت الاحتلال.

٤ - الضغط على سلطات الاحتلال الاسرائيلي لتوقف تدخلاتها في سير عمل المستشفيات الفلسطينية ووقف مهاجماتها وحصارها لها وللمؤسسات الانسانية الاخرى في الاراضي المحتلة.

٥ - الضغط على اسرائيل لرفع القيود التي فرضتها على الصحافة والتوقف عن اعتقال الصحفيين واعادة فتح الهيئات الاعلامية والدراسية العربية مثل وكالة الصحافة الفلسطينية وجمعية الدراسات العربية في القدس.

٦ - الطلب من اسرائيل بضرورة استئناف الدراسة والتعليم في المدارس والجامعات حتى لا يضيع العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩ واستمرار المحاولات الاسرائيلية في تجهيل الشعب الفلسطيني.

٤ - ٢ مجالات التعاون في الأمد المتوسط والبعيد:

١ - تمكين المجالس البلدية والمحلية الفلسطينية من مباشرة مهامها والقيام بمسؤولياتها المحددة في القانون تجاه مواطنيها بما في ذلك تقديم الخدمات وتطوير المشاريع وتحصيل الايرادات المالية اللازمة، والضغط على اسرائيل بالغاء الضرائب التي تتعارض مع القانون الدولي المتعلق بدور السلطات

المحتلة مثل ضريبة القيمة المضافة وان تودع حصيلة الضرائب والاموال التي تجمعها من الشعب الفلسطيني في صندوق يجري الصرف منه تحت اشراف الامم المتحدة لصالح ذلك الشعب في الاراضي المحتلة.

٢ - الضغط على اسرائيل، ما دام الاحتلال قائما، لرفع سيطرتها على المجالس البلدية والمحلية ولتمكينها من المشاركة في اللجان والمجالس الخاصة بالتخطيط والتنظيم التي تقرر المخططات التنظيمية في المناطق، حيث يكون للفلسطينيين الدور الأول في تقرير مستقبل اراضيهم ومواردهم، كما يجب الضغط على اسرائيل لكي تكف عن نقض القرارات والمشروعات التي تقدمها البلديات الفلسطينية من اجل تلبية احتياجات مجتمعها وبخاصة في مجال شق الطرق ورخص البناء وتطوير شبكة المياه والكهرباء وتوسيع حدود البلديات وغير ذلك.

٣ - مساعدة المجالس البلدية والمحلية ودعمها ماليا والضغط على سلطات الاحتلال لتسهيل وصول المساعدات الدولية والعربية وازالة العقبات غير المعقولة التي تضعها اسرائيل امام تلك المساعدات الموجهة للهيئات الفلسطينية في الاراضي المحتلة.

٤ - تشجيع الهيئات الرسمية والمنظمات الغير حكومية في الدول الاوروبية وغيرها على الاسهام في اقامة المشاريع الانمائية في الاراضي المحتلة التي تساعد على ايجاد فرص العمل وزيادة القدرة الانتاجية واقامة البنية الاساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن السبل التي من الممكن اتباعها في هذا المجال اقامة علاقات توأمة بين الهيئات الفلسطينية في الاراضي المحتلة والهيئات المماثلة لها في الدول الاوروبية والعربية مثل الجامعات والمؤسسات الاخرى والمشاريع الانتاجية، كما يمكن تأسيس لجان في الخارج تعمل على دعم المؤسسات الفلسطينية المختلفة في الاراضي المحتلة وتنشر الوعي بما يواجهه الفلسطينيون من سلطات الاحتلال وتوفر الخبراء لمساعدتهم وتطوير مؤسساتهم.

٥ - الطلب من المدن والمنظمات الاوروبية والدولية ان تتعامل مباشرة مع الهيئات الفلسطينية والمسؤولين فيها كما حدث بين السوق الاوروبية المشتركة في

مجال تعامله المباشر مع تلك الهيئات واصراره على تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية مباشرة من الاراضي المحتلة الى اوروبا دون الاضطرار لتمر عبر الشركة الاسرائيلية اجرسكو. ويمكن للمدن الاوروبية والعربية ان تعمل على مساعدة مشاريع البنية التحتية بصورة مباشرة مثل الشبكات الكهربائية واصطلاح الاراضي والطاقة الشمسية واستخدامات المياه وشق الطرق وانظمة الاتصالات وغيرها.

٦ - ان تعمل المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للانماء وغيره وكذلك المنظمات الغير حكومية على بلورة وتقديم افكار مشاريع استثمارية في مختلف المجالات في الاراضي المحتلة ويمكن ان يشمل ذلك تقديم الخبرة المختصة وتطوير قدرات القوى العاملة الفلسطينية وتدريبها مهنيا وتوفير البعثات في الخارج لافادتها بالاطلاع على اوجه التقدم الفني في مختلف التخصصات.

٧ - ان في مقدور المدن والمؤسسات الاخرى الاوروبية والعربية ان تساعد الشعب الفلسطيني في اقامة المراكزوالمؤسسات التعليمية والمدارس التي تقوي من قدراته الفنية والاقتصادية فمثلا لا توجد في الجامعات الفلسطينية كلية للطب او كلية متكاملة للزراعة بالرغم من الحاجة الماسة اليهما كما لا توجد ايضا مراكز تدريبية على الصناعات السياحية وغيرها وهناك حاجة ايضا الى كلية للصيدلة وتطوير المختبرات الطبية وغيرها والاهتمام بالابحاث في مجالات الصحة العامة والبيئة وتأسيس بنوك للدم وغيرها.

٨ - تعضيد التعاون الدولي والعربي لصمود الشعب الفلسطيني باقامة المؤتمرات المشتركة والمناسبات ودعوة المختصين من داخل الاراضي المحتلة وخارجها للمشاركة في بحث اوضاع الضفة الغربية وقطاع غزة وتطوير الافكار المتعلقة باساليب مساعدتها على مواجهة ظروف الاحتلال القاسية.

٩ - الاهتمام بالقضايا الثقافية وذلك بتشجيع دعم واقامة المراكز الثقافية والنوادي والمسارح وغيرها من المؤسسات مثل المعارض المحليةومراكز تسويق المنتجات التقليدية والسياحية الفلسطينية في الداخل والخارج ويمكن تقديم بعض المساعدات للهيئات المماثلة القائمة في الاراضي المحتلة

لتجميع وعرض المواد التي تعكس التراث الثقافي للشعب الفلسطيني مثلا الملابس والخزف والمواد الفنية وغيرها. ويجب الضغط على سلطات الاحتلال لتكف عن تقييد عمل المؤسسات الثقافية والاجتماعية في الاراضي المحتلة التي اغلقت مؤخرا مثل جمعية انعاش الاسرة في مدينة البيرة المغلقة لمدة عامين وجمعية الدراسات العربية في القدس وغيرها من مؤسسات تلعب دورا كبيرا في حياة الشعب الفلسطيني.

١٠- حماية الأماكن الدينية في الاراضي المحتلة والمقدسات الاسلامية والمسيحية من الاجراءات الاسرائيلية والقيود التي تعترضها على حرية ممارسة الشعائر الدينية فيها، والعمل على وضع برامج متكاملة للحفاظ على سلامة الأماكن الدينية التاريخية مثل المسجد الاقصى في القدس وغيره وحمايتها من اجراءات التهويد الاسرائيلي.

١١- اعطاء اهمية لوضع ومكانة القدس العربية والحفاظ على هويتها وشخصيتها العربية والاسلامية ودعوة المدن والمؤسسات الاوروبية والدولية والعربية للحفاظ على الاماكن المقدسة والمواقع التاريخية والثقافية الهامة فيها وترميمها والحيلولة دون اي تهويد لاهمال اهميتها الثقافية العالمية.

لقد اشرنا سابقا الى المكانة المتميزة لمدينة القدس بالنسبة للشعب الفلسطيني وللملايين المسلمين والعرب وشعوب العالم كمركز ديني وثقافي وتاريخي مما يتطلب بلورة جميع اوجه المساعدة والدعم الممكنة للحفاظ على شخصيتها وتدعيم مؤسساتها الوطنية المختلفة (جامعة القدس والمستشفيات وبنك الدم والمراكز الثقافية والمجالات الفنية).

لقد أوضحت البنود السابقة مجالات التعاون الممكنة بين المدن والمؤسسات الاوروبية والعربية والجهات المماثلة لها في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وتعتبر هذه المجالات المقترحة امثلة فقط ونقطة بداية لافاق تعاون اوثق ومشاركة بناءة في دعم وتنمية الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تتضح بصورة افضل من خلال الاتصالات المباشرة بين الجهات المعنية في المجتمع الدولي ومثيلاتها في الاراضي المحتلة، والتنسيق المستمر مع منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها.

ملاحظات:

(1)Jonathan Kuttab and Raja Shehadeh, Civilian Administration in the Occupied West Bank: Analysis of Israeli Military Government Order No. 947. West Bank: Law in the Service of Man, January 1982.

(2) Sara Roy, The Gaza Strip Survey. The West Bank Data Base Projext. Jerusalem, Israel, 1986, P. 123. Her Source. TThe International Center for Peace in the Middle East, Research on Human Rights in the Occupied Territories, 1979-1983. Final Report, September 1984, Tel Aviv.

(٣) المرجع السابق، صفحة ١٣٣.

(4)Meron Benvenisti, The West Bank Handbook: A Political Lexicon Boulder, Colorado W Westview Press, 1986, P. 156.

(٥) المرجع سالف الذكر، صفحة ٣٩ Kuttab and Shehadeh

(٦) بنفنستي، المرجع السالف الذكر، صفحة ١٦٦ (١٩٨٦).
(٧) المرجع السابق، صفحة ١٦٧.
(٨) المرجع السابق.
(٩) المرجع السابق، صفحة ١٣٠.
(١٠) المرجع السابق، صفحة ٩٢.
(١١) المرجع السالف الذكر، صفحة ٧٥-٧٦.

(12) Fawzi Gharaibeh, The Economics of the West Bank and Gaza Strip. Boulder, CO: Westview Press, 1985, P. 101.

(١٣) بنفنستي، المرجع السالف الذكر، صفحة ١٧٩.

(14) Meron Benvensti. US Government Funded Projects in the West Bank and Gaza (1977-1983) (Palestinian Sector). The West Bank Bata Base Project. Jerusalem, 1984, P. 10.

(١٥) بنفنستي، المرجع السالف الذكر ، صفحة ١٨٠ (١٩٨٦)

(١٦) اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود
تقرير خلاصة منجزاتها في عشر سنوات،
الامانة العامة عمان، الاردن، ١٠/٨/١٩٨٨.

(١٧) بنفنستي، المرجع السالف الذكر، صفحة ١٨١ (١٩٨٦).

(١٨) بلغت قيمة المساعدات المقدمة من المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية والسوق الاوروبية المشتركة وبرنامج الأمم المتحدة للانماء (باستثناء وكالة الغوث) حوالي ٣٪ فقط من اجمالي المساعدات المقدمة للضفة الغربية عام ١٩٨٢. وتتجه تلك المساعدات بصورة اساسية الى الخدمات العامة وليس الى المشاريع الانمائية.

(١٩) كانت أول محاولة لاقامة حي يهودي في مدينة الخليل في بداية الاحتلال الاسرائيلي وذلك عام ١٩٦٨. ومن الاشخاص المتحمسين لهذه الاعتداءات الحاخام موسى ليفنجر الذي يقود حملات متطرفة لمهاجمة الأماكن والمدن الفلسطينية في الخليل ومناطق الضفة الغربية الاخرى.

(٢٠) المرجع السالف الذكر، صفحة ٧٤ ـ ٧٠٦

Roy

(٢١) المرجع السابق، صفحة ٨٢.